

مداخلة د. جمال الدين جاب الله
مدير إدارة الموارد المائية والإسكان والحد من مخاطر الكوارث
جامعة الدول العربية
في جلسة استعراض منتصف المدة لإطار سندياي يوم 10 نوفمبر 2021

اسمحوا لي في البداية الترحيب بالمشاركين في هذه الجلسة الهامة التي تتناول عملية استعراض منتصف المدة لإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذه في المنطقة العربية.

تهدف هذه الجلسة الى تقديم الخلفية التي يتم الاستناد عليها لإجراء هذه المراجعة والهدف منها، وستتناول الخطوات المطلوبة من الحكومات وأصحاب المصلحة للانخراط في عملية المراجعة، بالإضافة الى وضع الجدول الزمني لها، وكذلك تحديد المنهجية الأكثر كفاءة وفعالية لإكمال عملية الاستعراض في 2022 في المنطقة العربية.

ويعتبر المنتدى العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث المحفل الإقليمي للإطلاق الرسمي لعملية مراجعة منتصف المدة في المنطقة العربية. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث باستعراض تفاصيل المراجعة المتوقعة خلال هذه الجلسة. السيدات والسادة،

أوصى الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره لعام 2021 حول استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار عمل سندياي، بأن يتم الاستعراض "باستخدام الآليات القائمة متعددة القطاعات والمشاركة بين المؤسسات والاستفادة من الاجتماعات والإجراءات الحالية على المستويين العالمي والإقليمي"، وفي هذا الصدد، اود ان اشير الى ان القادة العرب قد أقرروا تفعيل عمل آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث وتحديثها في قرارهم بقمة الظهران بالمملكة العربية السعودية عام 2018. كما تم اعتماد نظامها الأساسي، وعقدت أربع اجتماعات منذ تحديثها. وبالتالي فقد أصبحت آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث محفلاً لتنسيق السياسات العربية للحد من مخاطر الكوارث، وهو ما يجعل المنطقة العربية في مكان متقدم من حيث انشاء الإطار المؤسسي الاقليمي للحد من مخاطر الكوارث واجازة خارطة الطريق لتنفيذ إطار سندياي في المنطقة العربية.

بناءً على ذلك، فقد أصبحت جامعة الدول العربية هي الجهة والمحفل الرسمي المنوط به التنسيق السياسي والفني والتقني للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، تدعمها منظومتها المتكاملة، بكافة مكوناتها من مجالس وزارية قطاعية ومنظمات متخصصة، التي من أهمها "المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى" ومقره بالجزائر. وتتعاون الجامعة العربية ايضاً مع هيئات الامم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. إذن فقد تم بالفعل تعزيز منظومة الحوكمة على المستوى الإقليمي العربي، وهي

تهدف لتحسين ادارة المخاطر والانتقال من الاستجابة الى الإنذار المبكر والاستعداد والتأهب للتصدي للمخاطر.
تجدر الإشارة الى ان عضوية الآلية تتكون من:

1. نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث بالدول العربية على المستوى الفني (الخبراء) وعلى المستوى الوزاري.
2. الامانات الفنية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة ذات الصلة.
3. المنظمات العربية المتخصصة والوكالات الدولية ومكاتبها الإقليمية، والهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.
4. اصحاب المصلحة والشركاء: المجتمع المدني، العلماء الأكاديميين، البرلمانين، الحكومات المحلية، القطاع الخاص، والاتحادات ذات الصلة.

لذا فان منظومة جامعة الدول العربية تعتبر من اهم الآليات القائمة متعددة القطاعات والتي تحقق مشاركة المؤسسات والاستفادة من الاجتماعات والإجراءات الحالية. خاصة وان منظومة الجامعة العربية تقوم بمراجعات وتقييم جداول الأعمال الاممية الأخرى. حيث سيتم إجراء استعراض منتصف المدة لإطار سندي في المنطقة العربية بالتزامن مع عمليات مراجعة وتقييم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، واتفاق باريس، والخطة الحضرية الجديدة، في إطار المجالس الوزارية والمجالس التنفيذية ذات الصلة في منظومة جامعة الدول العربية.

لذا فانه، وتيسيراً للمشاورات والمداوات والمراجعات، لإطار عمل سندي فان الدول العربية مدعوة لإجراء مراجعة منتصف المدة لإطار سندي في إطار آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بالتنسيق والاتساق مع كافة آليات جامعة الدول العربية ذات الصلة. اذ ستتاح للدول العربية الفرصة لتقديم مدخلاتها المتعلقة بكافة مراحل استعراض منتصف المدة لإطار سندي في كل محافل الجامعة العربية بطريقة متناغمة ومتسقة بين كافة القطاعات من ناحية أخرى سيتم تنسيق العمل العربي في الاستعراض من خلال التواصل مع مجموعة دعم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث المفتوحة العضوية في جنيف عن طريق بعثة جامعة الدول العربية هناك. هذا بالإضافة الى مجموعة الأصدقاء للحد من مخاطر الكوارث في نيويورك عن طريق بعثة الجامعة العربية في نيويورك، وبالتشاور والتعاون مع مجلس السفراء العرب في كل من جنيف ونيويورك.

وإذ نتطلع لاستقبال الدول العربية وكافة الشركاء واصحاب المصلحة في جامعة الدول العربية، نأمل ان تكلل هذه الجهود المنتظرة بالنجاح في عكس التقدم المحرز والتحديات التي تواجهه عملية تنفيذ إطار سندي في المنطقة العربية بغرض المضي قدماً للمرحلة الثانية من التنفيذ حتى عام 2030.

وشكراً